جمهورية مصر العربية

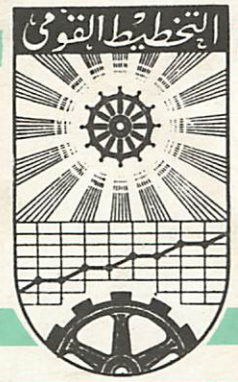

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤١٧)

اقتصاديات الزراعة في قطاع غزة

اعداد
دكتور/ بركات أحمد الفرا

ابريل ١٩٨٦

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويات	الصفحة

* مقدمـــــة

(١) البعد التاريخى والجغرافى لقطاع غزة ٣
(١ـ١) النشأة التاريخية لقطاع غزة ٣
(١ـ٢) التنظيم الادارى لقطاع غزة ٠

(٢) بعض المؤشرات الاقتصادية بقطاع غزة ٨
(٢ـ١) تطور أعداد السكان ٨
(٢ـ٢) القوى العاملة ودخل العامل ٩
(٢ـ٣) دخل الفرد ومستوى المعيشة بالقطاع ١١
(٢ـ٤) الموارد الأرضية الزراعية ١٥

(٣) السياسة الاسرائيلية الموجهة لقطاع الزراعة فى قطاع غزة ١٧
(٣ـ١) الاستيلاء على الأرض واقامة المستعمرات عليها ١٧
(٣ـ٢) السيطرة على المياه ٢٠
(٣ـ٣) سياسة تبوير الأرض ٢١
(٣ـ٤) سياسة اغلاق الأسواق الاسرائيلية أمام المنتجات الزراعية العربية ٢٢
(٣ـ٥) سياسة اغراق الأسواق العربية بالمنتجات الزراعيـــــة الاسرائيلية ٢٢
(٣ـ٦) عدم وجود مصادر للتمويل ٢٣
(٣ـ٧) ضرب البنيان التعاونى فى قطاع غزة ٢٤

(٤) الانتاج الزراعى بقطاع غزة ٢٧
(٤ـ١) التركيب المحصولى ٢٧
(٤ـ٢) انتاج أهم المحاصيل ٢٩
(٤ـ٣) الدخل الزراعى فى قطاع غزة ٣٥

تابع المحتويات

الصفحة

(٥) عوامل النهوض بالزراعة فى قطاع غزة ٤٣
(٥ـ١) أهم مشاكل الزراعة فى قطاع غزة ٤٣
(٥ـ٢) عوامل النهوض بالزراعة فى قطاع غزة ٤٥

الموجز والتوصيات ٤٩

المراجـــع ٥٢

فهرس الجداول

رقم الجدول	محتويات الجدول	الصفحة
(٢ـ١)	تطور سكان قطاع غزة خلال الفترة ١٩٥٠ـ١٩٨٢	٨
(٢ـ٢)	التوزيع النسبى للعمال بقطاع غزة حسب نوع العمل ١٩٨٢	١٠
(٢ـ٣)	تطور دخل الفرد فى قطاع غزة واسرائيل	١٢
(٢ـ٤)	الرقم القياسى لأسعار المستهلك	١٣
(٤ـ١)	الرقعة المزروعة بمختلف المحاصيل خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٣	٢٧
(٤ـ٢)	التركيب المحصولى فى قطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٣	٢٨
(٤ـ٣)	تطور انتاج الخضروات فى قطاع غزة	٣١
(٤ـ٤)	تطور الانتاج من أهم محاصيل الحقل فى قطاع غزة	٣٢
(٤ـ٥)	تطور انتاج الفاكهة فى قطاع غزة	٣٣
(٤ـ٦)	تطور الدخل من الزراعة فى قطاع غزة خلال الفترة ٧٦/١٩٧٧ ـ ٨٢/١٩٨٣ .	٣٦
(٤ـ٧)	العائد الاقتصادى من أهم المحاصيل عام ١٩٨٣	٣٨
(٤ـ٨)	العائد الاقتصادى الصافى للدونم من بعض محاصيل الحقل عام ١٩٨٣	٣٩
(٤ـ٩)	حساب تكاليف الانتاج والاربحية لدونم حمضيات على الشجر عام ٨١/١٩٨٢	٤١
(٤ـ١٠)	حساب تكاليف التسويق الاربحية لدونم حمضيات عام ٨١/ ١٩٨٢	٤٢

مقدمـــــة :

يعتبر قطاع غزة جزء لا يتجزأ من فلسطين ، ولكنه اكتسب هذه التسمية بعد حرب عام ١٩٤٨ وانشاء الدولة اليهودية بعد احتلال القوات الصهيونية للجزء الأكبر من فلسطين ، وبقى جزء ملاصق للحدود الأردنية سمى بالضفة الغربية ، وجزء آخر ملاصق للحدود المصرية سمى قطاع غزة .

وتبلغ مساحة قطاع غزة حوالى ٣٢٦ كيلومتر مربع من مساحة فلسطين البالغة ٢٧ ألف كيلومتر مربع ، وقد ظل القطاع من حرب ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ يخضع للادارة المصرية .

وبعد عام ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لباقى فلسطين وأراضى عربية أخرى ، أصبح القطاع يخضع للاحتلال ، ويعانى من صعوبات ومشاكل اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد .

وتتناول هذه الدراسة أوضاع نشاط الزراعة وهو نشاط اقتصادى حيوى وهام للقطاع ، وترجع أهميته ليس فقط لكونه مصدرا رئيسيا للدخل هناك ، بل أيضا لاعتبارات سياسية ووطنية تتمثل فى ارتباط تنميته وتطويره بمقارنة مخطط اجلاء السكان من الأرض والاستيلاء عليها وانشاء مستوطنات عليها ، وينطوى هذا المخطط على اضعاف البنية الزراعية فى القطاع بهدف خفض العائد المحقق من الزراعة نسبيا عن ذلك المحقق من أنشطة أخرى وبالتالى تحويل الزراع لأنشطة غير زراعية .

لذا فان هذا البحث يناقش مظاهر ومسببات التدهور الخطير الذى تعانى منه الزراعة فى غزة منذ الاحتلال وحتى الوقت الراهن نتيجة للمخطط الذى نفذته سلطات الاحتلال هناك ويستهدف البحث توضيح أبعاد المخطط الاسرائيلى الموجه للزراعة ، والتعرف على طبيعة المشكلات الزراعية هناك أملا فى ايجاد

حلول منطقية وموضوعية لها ٠

ولقد اعتمد البحث بحكم طبيعة المعلومات المطلوبة على مصادر اسرائيلية بالدرجة الأولى أو مصادر فلسطينية تعتمد على مصادر اسرائيلية ٠

(١) البعد التاريخي والجغرافي لقطاع غزة

(١ـ١) النشأة التاريخية لقطاع غزة :

لما أنتهت حرب الاربعينيات بين الفلسطينيين والعرب من جهة والقوات الصهيونية من جهة أخرى ، بسقوط فلسطين وقيام الدولة العبرية في ١٩٤٨/٥/١٥ ، تبقى من فلسطين جزئين : أحدهما سمي الضفة الغربية ومساحتها ٥ر٢ ألف كيلومتر مربع . والآخر سمي قطاع غزة ومساحته ٣٢٠ كيلومتر مربع .

ولقد آل أمر الضفة الغربية للادارة الاردنية ، بينما آل أمر القطاع للادارة المصرية . وذلك منذ ١٩٤٨/٥/٢٧ (١)

ولقد حددت اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤ بين مصر واسرائيل ، أن الأراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية ، " حدود غزة " هي وفق النص الآتي :

" يحتفظ المصريون بالسيطرة على الممر الساحلي الممتد من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية الى نقطة تبعد ثمانية أميال الى الشمال من غزة "

وتم تعيين حاكم اداري مصري للقطاع بقرار من وزير الحربية والبحرية آنذاك ، ويعطى هذا الحاكم سلطات واختصاصات المندوب السامي البريطاني . والتي من أهمها : سلطة قاضي القضاة وسلطة حكام الألوية ورؤساء الدوائر المختلفة . وله سلطة اصدار الأوامر والتعليمات واتخاذ كافة التدابير التي تقتضيها الظروف ولهذه الأوامر والتعليمات والتدابير قوة القانون (٢).

---

(١) حسين أبو النمل : قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ . تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

منذ ذلك التاريخ أصبح قطاع غزة وهو الجزء الجنوبي من فلسطين يحمل هذا الاسم ، وهو يتبع اللواء الجنوبي أو لواء غزة ، حيث كانت فلسطين في عهد الانتداب البريطاني مقسمة الى ستة ألوية (*) ، وكان أفقرها اللواء الجنوبي الذي ينتمي اليه قطاع غزة .

وهكذا يتضح أن النشأة التاريخية للقطاع ، كانت محصلة هزيمة عام ١٩٤٨ واستمرار هذا الجزء من فلسطين بدون اغتصاب ، ونظرا لأن حدوده الجغرافية هي مع مصر ، فقد أصبح يتبعها اداريا ويخضع لسلطات حاكم يعين من وزارة الحربية ، وكذلك معظم العاملين الرئيسيين يتم تعيينهم من قبل الحكومة المصرية .

ولقد كان القطاع يتكون من أربعة مدن رئيسية هي غزة وخان يونس ودير البلح ورفح ، وكانت كل مدينة تخضع لسلطات حاكم يعين من مصر وأيضا ضابط من وزارة الحربية . وكذلك الحال بالنسبة لشئون الشرطة والدوائر المدنية باستثناء القضاء ، فقد كان رؤساء المحاكم والقضاة من أهالي القطاع أنفسهم .

وظل هذا هو وضع القطاع اداريا منذ عام ١٩٤٨ وحتى ٥ يونيو ١٩٦٧ حيث احتلت اسرائيل قطاع غزة وكان قد سبق لاسرائيل أن احتلت قطاع غزة عام ١٩٥٦ اثر العدوان الثلاثي على قناة السويس ، ثم انسحبت من القطاع بعد انسحابها من سيناء ، وحل محل القوات الاسرائيلية قوات من الأمم المتحدة ، كان قد أصدرت لها الحكومة المصرية الأوامر بالخروج من القطاع قبيل حرب يونيو ١٩٦٧ .

---

(١) لواء القدس — لواء الجليل — لواء حيفا — لواء اللد — لواء السامرة — ولواء غزة .

ولقد حدثت تفاعلات متعددة وكثيرة نتيجة للوضع الفريد لقطاع غزة . فهـــذا الجزء من فلسطين الذى كان عدد سكانه قبيل عام ١٩٤٧ حوالى ٧٠ ألف نسمـــة فقط ، ارتفع فجأة الى ٣ر٣٠٦ ألف نسمة عام ١٩٥٣ ، منهم ٠٧ر٩٧ ألف نسمـة سكان أصليون ، ٢ر٢٠٩ ألف نسمة سكان لاجئون .

وفى ضوء الموارد المحدودة للقطاع من أراضى زراعية وموارد رزق أخـــرى . فكان الوضع الاقتصادى للقطاع فى تلك الفترة التاريخية متدهورا بشكل حاد ، والأوضاع الاجتماعية ومستوى المعيشة غاية فى السوء والتخلف والفقر . وانتشرت الأمراض نتيجـة سوء التغذية وعدم وجود مساكن صحية .

(١ــ٢) التنظيم الادارى لقطاع غزة (١)

يتمثل التنظيم الادارى للقطاع فى هيكل ادارة القطاع الذى أرتأتـه الادارة المصرية . وكان وفق ما يلى :

١ ــ الحاكم العام للقطاع : وهو أعلى سلطة تنفيذية ورئيس المجلس التنفيذى ويعيـن بقرار من رئيس جمهورية مصر العربية ــ الجمهورية العربية المتحدة سابقا .

٢ ــ نائب الحاكم العام : ويعين بقرار من وزير الحربية المصرى .

٣ ــ مديرو المديريات : ويعينون بقرار من وزير الحربية المصرى وجميعهم أعضاء فى المجلس التنفيذى ــ وتقسم المديريات الى :

(أ) مديرية الشئون القانونية : وتختص بابداء الرأى فى القرارات الاداريـــة ومدى تمشيها مع القانون الأساسى (الدستور المؤقت فيما بعـــــد) والقوانين المطبقة فى القطاع .

---

(١) مأخوذ نصا عن : محمد على خلوصى ، التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة ٤٨ ــ ١٩٦٦ ، مارس ١٩٦٧ .

(ب) مديرية الداخلية والأمن العام وتتبعها : ادارة الشرطة ، وادارة المباحث العامة ، وادارة الجوازات والسفر ، والحكام الاداريين للمناطق .

(حـ) مديرية المالية والاقتصاد : ويتبعها ادارة الحسابات العامة والاستيراد والتصدير ، والنقد ، والسجل التجارى ، والجمارك ، والمطبوعات والنشر ، والتعاون .

(د) مديرية الشئون الاجتماعية واللاجئين : ويتبعها ادارة الاغاثة (بالنسبة للسكان الأصليين) والوكالة (علاقة وكالة الاغاثة بادارة الحاكم العام) والادارة العمالية .

(هـ) مديرية التربية والتعليم

(و) مديرية الشئون الصحية

(ز) مديرية الأشغال العمومية والمواصلات : ويتبعها السكة الحديد والبرق والتليفونات ، والبريد ، والمشروعات .

(ح) مديرية الشئون البلدية والقروية ويتبعها البلديات والزراعة والأحراش والكهرباء والمياه .

ويعين مديرى المديريات من الفلسطينيين ذوى الخبرة العلمية والفنية متى توفر وجودهم ، أو من المصريين ذوى الخبرة العالية باختيار دقيق .

ويتألف المجلس التنفيذى من الحاكم العام رئيسا ومديرى المديريات أعضاء — ولا يكون اجتماع المجلس التنفيذى صحيحا الا بحضور خمسة أعضاء على الأقل بخلاف الرئيس وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لأصوات الاعضاء الحاضرين — وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس وحدد القانون الأساسى (الدستور المؤقت فيما بعد) اختصاصات المجلس التنفيذى فى الاتى :

١ — وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تبديلا فيها أو تعطيلا لها أو اعفاء من تنفيذها .

٢ — ترتيب الوظائف العامة وتولية الموظفين .

٣ — اذا طرأت أحوال غير عادية تتعلق بالأمن العام أو النظام وتتطلب اتخاذ تدابير عاجلة ، فللمجلس التنفيذى أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ، على ألا تكون مخالفة للقانون الأساسى — وينتهى العمل بهذه القرارات بقرار يصدر من المجلس التنفيذى .

٤ — يعين القانون المسائل الادارية الهامة التى يكون البت فيها بقرار من المجلس التنفيذى — وما عدا ذلك من المسائل الادارية يكون البت فيها من اختصاص الحاكم العام فقط .

كما حدد القانون الأساسى فى الفصل الخامس من الباب الثانى السلطات المالية فى الآتى :

١ — يعد الحاكم العام مشروع ميزانية القطاع قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل .

٢ — يقدم مشروع الميزانية الى وزير الحربية بجمهورية مصر العربية لفحصها واعتمادها (ألغى هذا النص فى الدستور المؤقت الصادر فى ٦ مارس ١٩٦٢ ، وأصبحت الميزانية تعرض على المجلس التشريعى لاقرارها — ثم يصدر بها قرار بالاعتماد من الحاكم العام) .

٣ — كل مصروف غير وارد فى الميزانية — أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يؤذن به من وزير الحربية (أصبح الاذن من المجلس التشريعى — واعتماد الحاكم العام) .

٤ — لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو الغائها الا بقانون .

(٢) بعض المؤشرات الاقتصادية بقطاع غزة

(٢ـ١) تطور اعداد السكان :

بلغ عدد سكان قطاع غزة الاصليون عام ١٩٥٠ حوالى ٨٨٥٢٠ نسمة ارتفع الى ١١٨٧٥٠ عام ١٩٦٠ بمعدل نمو سنوى تراوح بين ١ر٢٪ ، ٦ر٣٪ تقريبا وهى زيادة كبيرة فى حين بلغ عدد السكان النازحون للقطاع ١٩٩٥٨٧ نسمة عام ١٩٥٠ وصل الى ٢٥٥٥٤٢ نسمة عام ١٩٦٠ بمعدل نمو سنوى تراوح بين ٥ر٢٪ ، ٨ر٣٪ تقريبا وذلك كما هو مبين فى الجدول رقم (٢ـ١) .

جدول رقم (٢ـ١)

تطور سكان قطاع غزة خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٣ .

	اصليون	نازحون	جملة
١٩٥٠	٨٨٥٢٠	١٩٩٥٨٧	٢٨٨ر١٠٧
١٩٥٥	١٠٢٤٧٥	٢١٦٩٩٦	٣١٨ر٦٧١
١٩٦٠	١١٨٧٥٠	٢٥٥٥٤٢	٣٧٤ر٢٩٢
١٩٦٧			٣٨٠ر٩٠٠
١٩٧٠			٣٧٠ر٠٠٠
١٩٧٥			٤٢٥ر٥٠٠
١٩٨٠			٤٥٦ر٥٠٠
١٩٨١			٤٦٨ر٩٠٠
١٩٨٢			٤٧٦ر٣٠٠

المصدر : (١) ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ . التنمية الاقتصادية فى قطاع غزة (مرجع سابق) .

(٢) ١٩٦٧ ـ ١٩٨٢ . جامعة النجاح الوطنية ـ النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة رقم (٤٥٢) ، نابلس ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .

العدد فى نهاية العام .

والذى يتبين منه أيضا أن بين الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ لم يزد عدد السكان الا بحوالى ٦ آلاف نسمة ويرجع ذلك الى أنه بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ثم نزوح عدد كبير من السكان خارج القطاع فى اتجاه الأردن ومصر بصفة أساسية . واستمرت ظاهرة الهجرة تحت وطأة الارهاب والارغام فنجد أنه حتى عام ١٩٧٠ وصل عدد السكان الى ٣٧٠ ألف نسمة أى تناقص بحوالى ١٠ آلاف نسمة عما كان عليه عام ١٩٦٧ . ذلك أن سلطات الاحتلال مارست ضغوطا اقتصادية واجتماعية وعنف ضد سكان القطاع أرغم جانب منهم على مغادرة القطاع بعد هدم بيوتهم وتشريدهم .

(٢ـ٢) القوى العاملة ودخل العامل (١٤ سنة فما فوق حتى ٦٠ سنة) [1]

بلغت نسبة من هم أعمارهم أكثر من ١٤ سنة وحتى ٦٠ سنة حوالى ١ر٤٣٪ من جملة السكان عام ١٩٦٧ وحوالى ٤ر٤٩٪ عام ١٩٨٢ . أى زادت نسبة من هم فى سن العمل فى القطاع خلال فترة الاحتلال . ولقد بلغ عدد القوى العاملة حوالى ٨٢ ألف عامل عام ١٩٨٢ منهم ٩ر١٦٪ يعملون بقطاع الزراعة . ويبلغ عدد العمال الذكور ٩ر٧٧ ألف عامل . أى أن العاملات من الاناث يبلغ عددهن حوالى ١ر٤ ألف عاملة ، وهذا بعكس العادات والتقاليد الخاصة بتشغيل المرأة وبصفة خاصة فى بعض الأعمال .

وفيما يلى جدول يوضح العمال بالقطاع عام ١٩٨٢ حسب نوع العمل . والذى تبين منه أيضا أن العاملين بأجر بلغ عددهم ٢ر٥٦ ألف عامل أى بنسبة ٥ر٦٨٪ من القوى العاملة ، والباقى يعمل بدون أجر اما فى مصنعه أو محله أو أرضه .

هذا وحوالى ٤ر٣٥ ألف عامل منهم يعمل داخل اسرائيل أى بنسبة ٢ر٤٣٪ تقريبا من جملة القوى العاملة والعاملين باسرائيل منهم ٥ر١٨ ألف عامل يعملون فى قطاع الانشاءات والمبانى ، ٣ر٦ ألف فى قطاع الصناعة ، ٦ آلاف فى قطاع الزراعة و ٤ر٦ ألف فى باقى القطاعات .

وتجدر الاشارة الى أن عدد العمال العرب من قطاع غزة الذين يعملون فـــي اسرائيل لم يتجاوز ٨ر٥ ألف عامل عام ١٩٧٠ .

جدول رقم (٢-٢)

التوزيع النسبي للعمال بقطاع غزة حسب نوع العمل ١٩٨٢

نوع العمل	عدد العمال	يعملون أجراء	العاملون في اسرائيل (١)
١ - المجموع الكلي للعمال بالالف	٨٢	٥٦ر٢	٣٥ر٤
أصحاب مهن علمية واكاديمية	٥ر١	١ر٨	
اصحاب مهن حرة وفنيون	٦ر٠	٨ر٤	
مدراء ، موظفون	٣ر٦	٤ر١	
بائعون ووكلاء بيع	١١ر٣	٩ر٠	
عمال خدمات	٧ر٥	٩ر٤	
عاملون بالزراعة	١٦ر٩	١٣ر٧	
عاملون في الصناعة والنقل والبنـــاء	٣١ر٠	٣١ر٦	
عمال غير فنيين وآخرون	٢٢ر٢	٣٠ر١	
المجموع	١٠٠	١٠٠	

المصدر : جامعة النجاح الوطنية ، مركز الدراسات الريفية ، النشرة الاحصائية للضفة الغربية وقطاع غزة ، نابلس ١٩٨٨ العدد رقم (٤) .

Statistical Abstract of Israel 1984.

أخذ في الارتفاع المستمر عبر العشر سنوات التالية فوصل الى ٦ر٢٥ ، ٣٤ ، ٥ر٣٥ الف عامل في السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ على التوالي (١) .

(١) Statistical Abstract of Israel, 1984, p. 767.